وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمار ثليجي بالأغواط

حاضنة الاعمال الجامعية

عنوان المشروع:

Legal Smart

منصة الامتثال القانوني الذكي للمؤسسات

مشروع لنيل شهادة مؤسسة ناشئة في إطار القرار الوزاري 1275

الاسم التجاري

Legal Smart

تحت اشراف الأساتذة

- بن ذهيبة رباب ريمة
- خضرون عطاء الله
- عبد الحليم بوقرين

من اعداد الطالبتين:

- بن لحبيب خديجة
- زعابطة لينا

- المناقَشة من قبل اللجنة المكونه من:

سعادة فاطمة الزهراء	جامعة الاغواط	رئيسا
غريبي محمد	جامعة الاغواط	مناقشا
سعامري طاهر	جامعة الاغواط	ممثّل الحاضنة/دار المقاولاتية

السنة الجامعية 2025 / 2026

بطاقة معلومات

حول فريق الإشراف وفريق العمل

فريق الإشراف

فريق الاشراف	
المشرف الرئيسي (01): **بن ذهيبة رباب ريمة**	**التخصص:** **قانون عام**
المشرف المساعد: **خضرون عطاء الله**	**التخصص:** **قانون عام**
المشرف المساعد: **عبد الحليم بوقرين**	**التخصص:** **قانون عام**

فريق العمل

فريق المشروع	التخصص	الكلية
الطالبة : بن لحبيب خديجة	قانون جنائي وعلوم جنائية	الحقوق
الطالبة : زعابطة لينا	قانون جنائي وعلوم جنائية	الحقوق

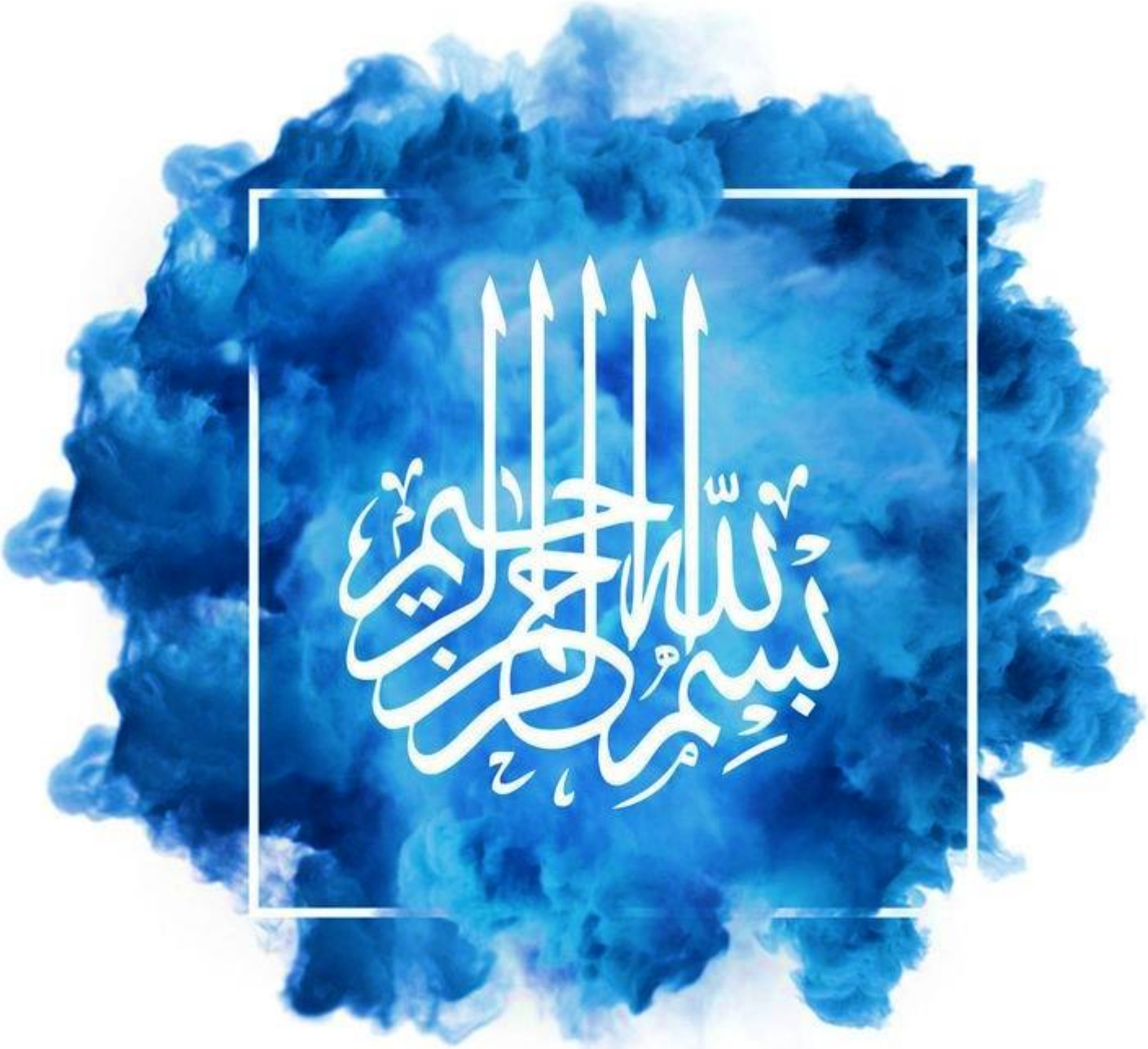
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى الأستاذة المشرفة بن ذهيبة رباب ريمة على ما قدمته من توجيه علمي دقيق، وملاحظات قيمة، ومتابعة مستمرة كان لها الأثر البالغ في إنجاز هذه المذكرة وإخراجها في صورتها الحالية.

كما أتوجه بجزيل الشكر إلى الأساتذة الأفاضل الذين أسهموا بشكل مباشر وفعلي في هذا العمل، سواء من خلال الإرشاد العلمي، أو تقديم المراجع، أو إبداء الملاحظات والتصويبات التي ساعدت على تحسين جودة البحث وتعميق مضمونه.

ولا يفوتني أن أشكر أعضاء لجنة المناقشة الموقرين، على ما خصوا به هذا العمل من وقت وجهد في قراءته وتقييمه، وعلى ملاحظاتهم العلمية البنّاءة التي أسهمت في إثرائه.

وإذ أعبر عن امتناني لكل أستاذ قدم لي دعمًا علميًا صادقًا خلال مرحلة إعداد هذه المذكرة، فإنّي أقدّر عاليًا ما بذلوه من جهد خدمةً للعلم والبحث الأكاديمي.

خديجة / لينا

اهـــداء

﴿ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾

الحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين··· وبعد،

أُهدي ثمرة جهدي وعصارة سنين عمري···

إلى مَن كان اسمه أوّل دعاءٍ رفعتُه، ومَن جعل من تعبه جسرًا أعبر عليه نحو النور، إلى سندي الذي لا يتزعزع وفخري الذي لا يُوصف··· إلى أبي الغالي

إلى مَن جعل الله الجنةَ تحت أقدامها، إلى مَن حملَتْ في قلبها دعاءً لي في كل سجدة، إلى التي علّمتني أن الصبر أجملُ ما يلبسه الإنسان··· إلى أمي الحبيبة

إلى رفاق الدرب وشركاء الأيام، مَن أضاؤوا دربي حين اشتدَّ الظلام، وكانوا لي الملجأ حين ضاق الحال··· إلى إخوتي الأعزاء

إلى مَن آنسني في الغربة وخففنَ وطأة المشوار، وكنّ بجانبي في الشدة قبل الرخاء، اخترتُهن بالقلب فكنّ خيرَ اختيار··· إلى صديقاتي الوفيّات

إلى مَن أناروا عقلي بالعلم وزرعوا فيّ بذور النجاح، ولم يبخلوا بتوجيه ولا نصيحة ولا وقت، يكفيهم شرفًا أن أثرهم يمتد في كل خطوة أخطوها··· إلى أساتذتي الكرام

إليكم جميعًا أُهدي هذا العمل المتواضع، فلولا الله ثم فضلكم ما وصلتُ إلى هنا··· وما كان لهذا النجاح أن يكتمل إلا بكم.

بن لحبيب خديجة

إهـــداء

﴿ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تتحقق الأمنيات، وبعونه تصل الخطى إلى غاياتها. له الشكر أولا وآخرا، ظاهرا وباطناً.

إلى والدي الحبيبين... مصدر بركتي، وأصل قوتي ونبع دعائي كلما أرفع ثمرة هذا الجهد اعترافا بفضلكما العظيم.

إلى إخوتي الأعزاء... سند العمر ورقاق الأيام. لكم من الامتنان ما يليق بوفائكم، وما قدمتموه لي من دعم وتشجيع.

إلى صديقاتي الغاليات... رفيقات الدرب الجميل وشريكات اللحظات الصعبة والجميلة. شكراً لكن على الدعم والمساندة ، والضحكات، والذكريات التي كانت بلسماً في أوقات التعب، ودافعاً للاستمرار وجودكن كان نورًا

إلى عائلتي الكريمة... إلى من جمعنا بهم الوة وصلة الرحم، وكانوا لي عونًا وسندا بدعواتهم وكلماتهم الطيبة. شكراً لكم على محبتكم واهتمامكم وتشجيعكم المستمر.

إلى أقاربي الأعزاء... شكراً لكم كلمات التشجيع والدعم المعنوي الذي كان له أثر كبير في مواصلة طريقي بثقة وعزيمة.

وإلى كل من ساهم في دعمي ولو بكلمة طبية.... أهديكم هذا العمل، وفاءً وعرفانا وامتنانا لا ينتهي.

زعابطة لينا

الفهرس

فهرس المحتويات

	الصفحة
المقدمة العامة	1
المحور الأول: تقديم المشروع	
أولا: الإطار القانوني والتشريعي للمنصة	4
ثانيا: المشكلة والحل المقترح	6
ثالثا: القيم المقترحة	8
رابعا: فريق العمل	8
خامسا: أهداف المشروع والرؤية المستقبلية	9
سادسا: نموذج الأعمال	10
المحور الثاني :الجوانب الابتكارية والتقنية	
أولا: طبيعة الابتكارات	12
ثانيا: مجالات الابتكارات	12
ثالثا: الهيكل التقني ومراحل التنفيذ	13
المحور الثالث :التحليل الاستراتيجي للسوق	
أولا: عرض القطاع السوقي — تحليلPESTEL	16
ثانيا: قياس شدة المنافسة — نموذج Porter's 5 Forces	17
ثالثا: تحليل SWOT	19
رابعا: خطة التسويق والمزيج التسويقي7Ps	20
المحور الرابع :خطة الإنتاج والتنظيم	
أولا: عملية الإنتاج وخارطة التطوير	23
ثانيا: التموين والبنية التحتية التقنية	23
ثالثا: اليد العاملة والهيكل التنظيمي	24
رابعا: الشراكات الاستراتيجية	24
المحور الخامس :الخطة المالية	
أولا التكاليف والأعباء	27

ثانيا: رقم الأعمال المتوقع 29
ثالثا: جدول حسابات النتائج المتوقع 29
رابعا: خطة الخزينة ونقطة التعادل 30

المحور السادس :النموذج الأولي وخارطة طريق المنتج

أولا: وصف النموذج الأولي 32
ثانيا: خارطة طريق تطوير المنتج 33
الخاتمة العامة 44
المراجع والمصادر 46
الملحقات 49

مقدمة

مقدمة

في ظل التحولات الرقمية المتسارعة التي يشهدها العالم، وتنامي الاقتصادات الناشئة في منطقة المغرب العربي، باتت المؤسسات تواجه تحديات متزايدة في مجال الامتثال القانوني؛ إذ تزداد النصوص التشريعية تعقيداً، وتتواتر تعديلاتها بوتيرة لا تستطيع معها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مواكبتها بالأساليب التقليدية. وقد أسفر هذا الواقع عن ظاهرة خطيرة تتمثل في اللجوء إلى الامتثال العلاجي بعد وقوع المخالفة، عوضاً عن الامتثال الوقائي الاستباقي، مما يُعرّض المؤسسات لغرامات مالية، وعقوبات قانونية، وإضرار بسمعتها في السوق.

انطلاقاً من هذا الإشكال، جاء مشروع "منصة الامتثال القانوني الذكي للمؤسسات" ليجسّد تحولاً نوعياً في طريقة تعامل المؤسسات مع القانون، من خلال تحويل النصوص التشريعية الجافة إلى أداة رقمية تفاعلية وديناميكية. وتقوم فكرة المشروع على دمج الخبرة القانونية بأحدث تقنيات الذكاء الاصطناعي ومعالجة اللغات الطبيعية، لتقديم نظام استباقي متكامل يُنبّه المؤسسات قبل وقوع المخالفة، ويقيّم وضعها القانوني بشكل مستمر عبر مؤشر "Legal smart" الفريد.

يستهدف المشروع السوق الجزائري والمغاربي بشكل أساسي، ويُعنى بخدمة الشركات الصغيرة والمتوسطة، والمؤسسات الناشئة، وفروع الشركات الأجنبية، وذلك وفق نموذج عمل قائم على الاشتراكات كخدمة (SaaS) ، مما يجعله حلاً ميسور التكلفة وقابلاً للتوسع. ويستند المشروع في بنيته القانونية إلى منظومة تشريعية جزائرية شاملة، تضم القانون التجاري، وقانون المالية 2024، وقانون حماية البيانات الشخصية، وقانون العمل، وقانون الوقاية من الفساد.

تسعى هذه المذكرة إلى تقديم دراسة شاملة ومتكاملة لهذا المشروع الريادي، من خلال ستة محاور رئيسية تتناول بالتفصيل: الإطار القانوني والتشريعي، والجوانب الابتكارية، ودراسة السوق، وخطة الإنتاج والتنظيم، والخطة المالية، وصولاً إلى وصف النموذج الأولي التجريبي. والهدف الجوهري من كل ذلك إثبات أن القانون لم يعد عائقاً، بل أداةُ نمو حين يُوظَّف توظيفاً رقمياً ذكياً.

الاشكالية:

في ظل تزايد تعقيد المنظومة التشريعية وتعدد التزاماتها، وغياب أدوات الامتثال القانوني الاستباقي في متناول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كيف يمكن توظيف التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي لتحويل الامتثال القانوني من ممارسة علاجية مكلفة إلى نظام وقائي ذكي، ميسور التكلفة، ومُدمج في صلب الإدارة اليومية للمؤسسة؟

المحور الأول:

تقديم المشروع

أولا: الإطار القانوني والتشريعي للمنصة

يُعدّ الامتثال القانوني الركيزة الأساسية التي يقوم عليها هذا مشروع ، إذ لا يمكن لأي مؤسسة اقتصادية أن تنمو وتتطور بمعزل عن منظومتها التشريعية .تسعى المنصة إلى تحويل النصوص القانونية المعقدة إلى إجراءات رقمية واضحة، قابلة للتطبيق من قِبل أي مؤسسة بصرف النظر عن حجمها أو مستوى كفاءتها القانونية الداخلية .تعتمد المنصة في مرحلتها الأولى على المرجعية التشريعية الجزائرية، مع إمكانية التوسع مستقبلاً لتشمل التشريعات المغاربية والدولية.

1/ الامتثال للقانون التجاري

تلتزم المنصة بتوفير حلول رقمية تضمن للمؤسسات الامتثال التام لأحكام الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون التجاري الجزائري .وتتمحور وظائف المنصة في هذا الإطار حول ثلاثة جوانب جوهرية:

فيما يخص القيد في السجل التجاري، تُفعّل المنصة نظام تنبيهات آلياً يتابع مواعيد تجديد السجل التجاري وفقاً للمادة 19 من القانون التجاري، مع التحقق من مطابقة النشاط الممارس للرموز المسجلة .يُجنّب هذا النظامُ المؤسساتِ الغراماتِ والعقوباتِ المترتبة على التأخر في التجديد أو ممارسة أنشطة غير مرخصة.

أما فيما يتعلق بإدارة الدفاتر التجارية، فتوفر المنصة وحدة محاسبية رقمية متكاملة تساعد المؤسسات على الالتزام بمسك دفتر اليومية ودفتر الجرد طبقاً للمادة 8 من القانون التجاري، مما يضمن الشفافية المالية ويحمي المؤسسة من العقوبات القانونية الناتجة عن سوء التنظيم المحاسبي.

وبخصوص عقد التأسيس والقانون الأساسي، تُقدّم المنصة نماذج عقود مطابقة للمادة 544 وما يليها، مع إشعار تلقائي للمستخدم بضرورة تعديل القانون الأساسي في حال أي تغيير في هيكلة الشركاء أو رأس المال، مما يضمن التحديث المستمر للوثائق القانونية للشركة.

2/ الامتثال الجبائي والضريبي — قانون المالية

يُعدّ الجانب الجبائي من أكثر المجالات تعقيداً وتغيّراً، ولا سيما بالنسبة للمؤسسات الناشئة التي كثيراً ما تفتقر إلى الكفاءة الضريبية الداخلية .لذا تدمج المنصة قواعد قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، إضافةً إلى آخر مستجدات قانون المالية لسنة 2024 الصادر بموجب القانون رقم 23-22 المؤرخ في 24 ديسمبر .2023

فيما يخص نظام "مؤسسة ناشئة«" ، (Startup Label)يُبرمج النظام آلياً الإعفاءات الضريبية المنصوص عليها في المرسوم التنفيذي رقم20-254 ، ومنها الإعفاء من ضريبة أرباح الشركات (IBS) لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد، مع تنبيهات استباقية قبل انتهاء مدة الإعفاء لاتخاذ الإجراءات اللازمة في الوقت المناسب.

وبشأن إلغاء الرسم على النشاط المهني(TAP) ، جرى تحديث خوارزميات المنصة تلقائياً لاستيعاب هذا التعديل المستحدث في قانون المالية2024 ، مما يُقلّص الأعباء المالية المحسوبة في لوحة التحكم الخاصة بالمستخدم، ويُجسّد التزام المنصة بمواكبة التغييرات التشريعية لحظة صدورها.

أما على صعيد التصريحات الجبائية، فتوفر المنصة أجندة ضريبية ذكية تُنبّه المؤسسة بمواعيد إيداع التصريحات الشهرية (G50) ، لتفادي غرامات التأخير والعقوبات المالية والسنوية.

3/ حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي

نظراً لكون المنصة تعالج بيانات حساسة تخص المؤسسات وعمالها، صُمِّمت بنيتها التقنية لتتوافق مع القانون رقم 18-07 المؤرخ في 10 يونيو 2018 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، وذلك على ثلاثة مستويات:

على مستوى المعالجة القانونية، يفرض النظام الحصول على» رضا الشخص المعني «قبل أي معالجة لبياناته وفقاً للمادة 7 من القانون، مما يضمن الامتثال لمبادئ الخصوصية وحماية البيانات .وعلى مستوى الأمن السيبراني، تُطبّق المنصة معايير التشفير المنصوص عليها في المادة 32 لضمان سرية البيانات وعدم الوصول غير المصرح به إليها .وأخيراً على مستوى

التصريح المسبق، تلتزم المنصة بإلزام المؤسسة بالتصريح لدى السلطة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي (ANPDP) وفقاً للمادة44 .

4/ تشريعات العمل والضمان الاجتماعي

لضمان استقرار المؤسسة داخلياً وحماية حقوق عمالها، توفر المنصة وحدة متكاملة لإدارة الموارد البشرية وفق أحكام القانون رقم 90-11 المتعلق بعلاقات العمل .تشمل هذه الوحدة قوالب جاهزة لعقود العمل بنوعيها CDI) و (CDDتضمن حقوق الطرفين وتحدد الالتزامات المهنية وفقاً للمادة18 ، فضلاً عن نظام آلي يحسب اشتراكات الضمان الاجتماعي وينبّه بضرورة التصريح بالعمال لدى الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية (CNAS) في أجل 48 ساعة من تاريخ التوظيف.

5/ الوقاية من الفساد ومكافحته — تعزيز الحوكمة

تتبنى المنصة استراتيجية استباقية في مكافحة الفساد تتماشى مع أحكام القانون رقم-01 06المؤرخ في 20 فبراير 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته .فتفعيلاً للمادة9 ، تفرض المنصة نظاماً دقيقاً لتوثيق العمليات المالية والإدارية، مما يمنع إنشاء حسابات غير مسجلة أو إجراء معاملات وهمية .كما يوفر النظام» رقابة داخلية ذكية «تنبّه المسيّرين عند أي نشاط مشبوه، حمايةً للمؤسسة من التورط في جرائم الرشوة أو إساءة استغلال النفوذ المنصوص عليها في المادة 53 وما يليها .ويُسهم تقليص التدخل البشري في العمليات الحساسة من خلال الأتمتة الرقمية في القضاء على بيروقراطية الفساد وفرص الابتزاز.

ثانيا: المشكلة والحل المقترح

1/ المشكلة(Problem)

تعاني المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، ولا سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة، من تحديات جوهرية ومتشعبة في مجال الامتثال القانوني .يتجلى الإشكال الرئيسي في

أن المنظومة التشريعية الجزائرية في تطور مستمر وتعقيد متزايد، مما يجعل مواكبتها أمراً عسيراً على المؤسسات التي لا تمتلك أقساماً قانونية متخصصة.

يترتب على هذا الواقع جملة من التداعيات السلبية؛ فعلى الصعيد المالي، كثيراً ما تتعرض المؤسسات لغرامات وعقوبات مالية ثقيلة نتيجة مخالفات غير مقصودة ناجمة عن الجهل بالتعديلات التشريعية المستحدثة .وعلى الصعيد الاستراتيجي، يُفضي الانشغال المستمر بالمسائل القانونية إلى إهدار الوقت والطاقة التي يمكن توجيهها نحو النمو والابتكار .أما على صعيد السمعة والمصداقية، فالمخالفات القانونية تلقي بظلالها السلبية على صورة المؤسسة أمام عملائها وشركائها ومستثمريها.

والأخطر من ذلك أن الامتثال القانوني يتم في الغالب بأسلوب ردّ الفعل (Reactive) أي بعد وقوع المخالفة، لا بنهج استباقي (Proactive) يقي المؤسسة من المخاطر قبل حدوثها . هذه الفجوة هي التي تستهدف منصة Legal Smart سدّها.

2/ الحل المقترح(Solution)

يقترح مشروع تطوير منصة رقمية ذكية للامتثال القانوني الاستباقي، تهدف إلى تمكين المؤسسات من مراقبة وضعها القانوني بشكل مستمر وتفادي المخاطر قبل وقوعها .يرتكز الحل على أربعة محاور تكاملية:

المحور الأول هو التبسيط القانوني، ويقوم على تحويل النصوص التشريعية المعقدة إلى إجراءات واضحة ومفهومة يمكن لأي مسيّر تطبيقها دون الحاجة إلى خلفية قانونية متخصصة. **المحور الثاني** هو الأتمتة الذكية التي تستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي لأتمتة المهام القانونية الروتينية وتوليد التنبيهات والتقارير بشكل آلي .أما **المحور الثالث** فهو النهج الاستباقي القائم على توفير إنذارات مبكرة تمنح المؤسسة متسعاً من الوقت لاتخاذ الإجراءات التصحيحية قبل وقوع المخالفة .ويُكمل هذه المحاور **المحور الرابع** وهو التخصيص الذكي الذي يكيّف الخدمات حسب طبيعة نشاط كل مؤسسة وحجمها وقطاعها.

ثالثا: القيم المقترحة

تُقدّم منصة Legal Smart قيمة مضافة حقيقية وملموسة للمؤسسات تتجلى في خمسة محاور رئيسية:

أولاً، **نظام الإنذار القانوني المبكر** الذي يوفر تنبيهات استباقية بالمواعيد النهائية والالتزامات القانونية، مما يضمن عدم تفويت أي موعد مهم قد يتسبب في غرامات مالية مكلفة.

ثانياً، **لوحة تحكم التي تُتيح رؤية شاملة وفورية لحالة الامتثال القانوني مع مؤشرات واضحة وسهلة الفهم**، مما يُمكّن المسيّرين من اتخاذ قرارات مستنيرة في الوقت المناسب.

ثالثاً، **مؤشر درجة الامتثال وهو مؤشر رقمي من 0 إلى 100 يُقدّم تقييماً فورياً لمستوى الأمان القانوني للمؤسسة**، مما يساعدها على تحديد نقاط الضعف واتخاذ الإجراءات التصحيحية بشكل مدروس ومنهجي.

رابعاً، **تقليص المخاطر القانونية والتكاليف من خلال تجنب الغرامات والعقوبات وتقليص الحاجة إلى الاستشارات القانونية المكلفة التقليدية**، مما يوفر على المؤسسات الوقت والمال ويُعيد توجيه هذه الموارد نحو الإنتاجية والنمو.

خامساً، **تعزيز الشفافية والحوكمة من خلال رقمنة العمليات وتوثيقها بشكل كامل**، مما يُسهم في بناء ثقافة مؤسسية قائمة على النزاهة والمسؤولية.

رابعا: فريق العمل

- يُعدّ فريق
- يتكون طاقمنا من اصحاب المشروع:
- بن لحبيب خديجة
- زعابطة لينا
- خريجي كلية الحقوق مستوى ليسانس
- اصحاب خبرات وكفاءة عالية في مجالات اختصاصهم

خامسا: أهداف المشروع والرؤية المستقبلية

يرتكز مشروع على رؤية استراتيجية طموحة تتجاوز حدود الخدمة التقنية لتُعيد تشكيل العلاقة بين المؤسسة الاقتصادية والمنظومة التشريعية .يسعى المشروع إلى تحويل القانون من عائق بيروقراطي مُعيق للنمو إلى أداة استراتيجية داعمة له، من خلال تبسيط الإجراءات القانونية وجعلها في متناول كل مؤسسة مهما كان حجمها.

على المدى القصير تهدف المنصة إلى اكتساب قاعدة عملاء راسخة في السوق الجزائري وإثبات نموذج العمل من خلال تحقيق نتائج ملموسة لعملائها الأوائل .وعلى المدى المتوسط تطمح إلى الريادة في مجال دمج القانون بالتكنولوجيا (LegalTech) على المستوى الجزائري، والتوسع التدريجي نحو أسواق المغرب العربي .أما على المدى البعيد، فإن الرؤية المستقبلية لـ Legal Smartهي أن تُصبح المرجع الأول للامتثال القانوني الرقمي في العالم العربي، مُساهِمةً في بناء بيئة أعمال أكثر شفافية ونزاهة.

جدول زمني لتحقيق المشروع

المخرجات المنتظرة	الأنشطة الرئيسية	المدة الزمنية	المرحلة
Prototypeأولي صالح للعرض وجمع التغذية الراجعة.	تحديد المتطلبات، تصميم UX/UI، بناء النموذج الأولي، اختبار أولي مع المستخدمين.	3أشهر	المرحلة 1: النموذج الأولي
منتج MVP جاهز للتجريب السوقي.	تطوير الميزات الأساسية، تحسينLegal Score ، إضافة وحدات الامتثال الضريبي والموارد البشرية، وإطلاق نسخة بيتا.	6أشهر	المرحلة 2: MVP المنتج القابل للتطبيق
إطلاق تجاري ونمو مستدام.	التسويق، التوسع التدريجي، تطوير ميزات تكاملية، وبناء شراكات مهنية وتقنية.	12شهراً فأكثر	المرحلة 3: الإطلاق الرسمي والتوسع

سادسا: نموذج العمل(Business Model)

يعتمد نموذج عمل على استراتيجية إيرادات متنوعة ومستدامة تُشكّل نموذج» البرمجيات كخدمة (SaaS) «ركيزتها الأساسية .تُقدّم المنصة باقات اشتراك سنوية بمستويات ثلاثة مصممة لتناسب احتياجات مختلف الشركات وميزانياتها:

الباقة الأساسية (Basic) موجهة للمؤسسات الناشئة والمقاولين الذاتيين، وتشمل لوحة تحكم Dashboardونظام التنبيهات الأساسي ومؤشر Legal Score الأولي .والباقة المتقدمة (Advanced)مخصصة للشركات الصغيرة والمتوسطة، وتتضمن الحزمة الكاملة من الميزات مع وحدة الموارد البشرية ووحدة الامتثال الضريبي والمكتبة القانونية .أما الباقة المتميزة (Premium)فمُصمَّمة للشركات الكبرى وفروع الشركات الأجنبية، وتشمل الحل الكامل مع دعم استشاري متخصص وإمكانية التكامل عبر API.

تُكمل هذا النموذج خدمات إضافية تحقق إيرادات متغيرة تشمل :التدقيق القانوني الشامل، التدريب المتخصص لفرق العمل، الاستشارات الفنية الفردية عند الطلب، وتوفير واجهة برمجية (API)للشركاء الراغبين في دمج خدمات الامتثال في أنظمتهم الخاصة .يضمن هذا التنويع في مصادر الإيراد استدامة المشروع ومرونته في مواجهة تقلبات السوق.

المحور الثاني:
الجوانب الابتكارية والتقنية

أولا: طبيعة الابتكارات

يُعدّ الابتكار الجوهر الحقيقي الذي يُفرّق مشروع عن مجرد رقمنة تقليدية للخدمات القانونية .الابتكار هنا متعدد المستويات ومتشعب الأبعاد، ويمكن تصنيفه وفق أربعة أنواع متكاملة:

النوع الأول هو ابتكار المنتج، المتجسّد في مؤشر وهو ميزة لا مثيل لها في السوق الجزائري والمغاربي .هذا المؤشر الرقمي الذي يتراوح بين 0 و 100يمنح المؤسسة صورة واضحة وفورية عن مستوى امتثالها القانوني، ويضع بين يدي مسيّريها أداة تحليلية قوية تُمكّنهم من اتخاذ قرارات استراتيجية مستنيرة.

النوع الثاني هو ابتكار العملية، المتمثل في تحويل الخبرة القانونية المعقدة إلى قواعد منطقية قابلة للبرمجة عبر محرك القواعد .(Rule Engine) هذا التحويل الذي يستلزم تعاوناً وثيقاً بين الخبراء القانونيين والمطورين التقنيين، يُشكّل حاجزاً تقنياً وأكاديمياً عالياً أمام المنافسين المحتملين.

النوع الثالث هو ابتكار النموذج الاقتصادي، إذ يُقدّم مفهوم» القانون كخدمة(، محوّلاً الاستشارة القانونية التقليدية ذات التكاليف الباهظة إلى خدمة اشتراكية رقمية ميسورة التكلفة ومتاحة على مدار الساعة.

النوع الرابع هو الابتكار الاجتماعي، إذ تُسهم المنصة في تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة من الوصول إلى مستوى من الحماية القانونية كان حكراً على الشركات الكبرى القادرة على استئجار محامين متفرغين، مما يُعزز العدالة التنافسية في السوق.

ثانيا: مجالات الابتكارات

الامتثال الاستباقي(Proactive Compliance)

يُمثّل هذا المفهوم القلب النابض لابتكار فبدلاً من الاكتفاء بتوثيق الالتزامات القانونية وتذكير المستخدم بها، تُحلّل المنصة بشكل مستمر الوضع القانوني للمؤسسة وتتوقع المخاطر المحتملة قبل تحوّلها إلى مخالفات .يُجسّد هذا التحوّل الجذري من نهج» العلاج بعد المرض « إلى مبدأ» الوقاية خير من العلاج «في السياق القانوني، ما يُوفر على المؤسسات كثيراً من الوقت والموارد والضغوط.

تحويل القانون إلى نظام رقمي ذكي

تعمل المنصة على تحليل وتفسير النصوص القانونية المعقدة وتحويلها إلى قواعد بيانات رقمية قابلة للمعالجة بالخوارزميات .يستلزم هذا التحويل ثلاث عمليات متتالية ومتكاملة :أولاً استخلاص الكيانات القانونية كالمواد والمواعيد والشروط من نصوص القوانين باستخدام تقنيات معالجة اللغة الطبيعية(NLP) ، ثم ترجمة هذه المعطيات إلى قواعد منطقية قابلة للبرمجة، وأخيراً تطبيق هذه القواعد على بيانات كل مؤسسة بشكل فردي ومخصص لإنتاج توصيات وتنبيهات دقيقة.

مؤشر — Legal Score الابتكار الفريد

يُعدّ مؤشر Legal Score الابتكار الأكثر تمايزاً وأعمق أثراً في منصة هذا المؤشر الرقمي الذي يتراوح بين 0 و 100يعكس مستوى امتثال المؤسسة للمتطلبات القانونية الكاملة المرتبطة بنشاطها، ويُحسب بناءً على تحليل ديناميكي متعدد الأبعاد يشمل :مدى التزامها بالمواعيد القانونية، جودة وثائقها الإدارية والمحاسبية، امتثالها للاشتراطات الجبائية، واستيفاءها لمتطلبات حماية البيانات وعلاقات العمل.

يُمكّن هذا المؤشر المؤسسات من رؤية واضحة لوضعها القانوني في أي لحظة، ومن تتبع تقدمها نحو الامتثال الكامل عبر الزمن .كما يُمكن أن يُصبح أداة تسويقية قوية للمؤسسات التي تحقق درجات مرتفعة، معززةً بذلك ثقة عملائها ومستثمريها وشركائها .وفي المستقبل يمكن ربطه بشركات التأمين لتقديم أسعار مخفضة للمؤسسات الأكثر امتثالاً.

ثالثا: الهيكل التقني ومراحل التنفيذ

تعتمد المنصة على بنية تقنية حديثة وقابلة للتوسع، مُصمَّمة وفق أفضل الممارسات الهندسية لضمان الأداء العالي والأمان والمرونة .يُشكّل محرك القواعد القانونية (Legal Rule Engine)قلب هذه البنية، وهو الوحدة البرمجية المسؤولة عن ترجمة المعرفة القانونية إلى منطق حسابي قابل للتنفيذ.

على صعيد الواجهة الأمامية(Frontend) ، يُستخدم إطار عمل React.js / Next.js لتطوير واجهة مستخدم تفاعلية وسريعة الاستجابة تدعم اتجاه الكتابة من اليمين إلى اليسار (RTL)بشكل كامل .أما على صعيد الواجهة الخلفية(Backend) ، فيُعتمد على Node.js مع Express أو Python مع Django لتطوير منطق الأعمال وإدارة قواعد البيانات

ومعالجة البيانات القانونية .وتُستخدم قاعدة بيانات PostgreSQL لتخزين البيانات المنظمة نظراً لقوتها في التعامل مع البيانات المعقدة والمترابطة.

أما محرك الذكاء الاصطناعي ومعالجة اللغة الطبيعية فيعتمد على مكتبات Python المتخصصة في NLP العربي كـ spaCy وHugging Face Transformers، لاستخلاص الكيانات القانونية من النصوص وتحديد العلاقات بينها .وتُستضاف المنصة على بنية تحتية سحابية AWS) أو (Azure لضمان التوافر المستمر وقابلية التوسع وأمن البيانات.

تسير عملية التطوير وفق منهجية رشيقة (Agile / Scrum) مُقسَّمة إلى دورات تطوير قصيرة (Sprints) مدة كل منها أسبوعان إلى ثلاثة أسابيع، مما يضمن المرونة والتكيف المستمر مع المتطلبات المتطورة وملاحظات المستخدمين.

المحور الثالث:

التحليل الاستراتيجي للسوق

أولا: عرض القطاع السوقي — تحليلPESTEL

يُتيح تحليل فهماً عميقاً للبيئة الكلية التي ستعمل فيها منصة ويُمكّن من رصد الفرص والتهديدات المحتملة في مختلف الأبعاد.

البُعد السياسي

تُشكّل البيئة السياسية في الجزائر عاملاً مواتياً لمشروع فالحكومة تتبنى سياسات داعمة بشكل متزايد لريادة الأعمال والابتكار الرقمي، يتجلى ذلك في قانون المقاول الذاتي، برامج دعم المؤسسات الناشئة، وتوجيهات رقمنة الإدارة العمومية .كما أن المساعي الحكومية نحو رقمنة الخدمات القضائية والإدارية تُفتح آفاقاً واعدة للتكامل مع هذه الأنظمة .في المقابل، يُشكّل التغيير المتكرر في التشريعات تحدياً يستوجب بناء آليات تحديث سريعة ومستمرة في بنية المنصة.

البُعد الاقتصادي

تُشكّل الشركات الصغيرة والمتوسطة العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، إذ تمثّل الغالبية العظمى من النسيج الاقتصادي الوطني .ومع تنامي هذا القطاع وتزايد الضغوط التنظيمية والجبائية عليه، يرتفع الطلب على حلول الامتثال الميسورة التكلفة .كما أن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة يوسّع قاعدة الشركات المحتاجة لفهم البيئة التشريعية المحلية .غير أن الحساسية السعرية للشركات الصغيرة تستوجب تصميم نماذج تسعير مرنة ومتدرجة.

البُعد الاجتماعي

يشهد الوعي القانوني تحسناً ملحوظاً في أوساط رجال الأعمال الجزائريين، لا سيما في أعقاب تشديد الرقابة وتعزيز تطبيق العقوبات .كما أن الجيل الجديد من رواد الأعمال الشباب المتعلمين تقنياً أكثر انفتاحاً على الحلول الرقمية وأسرع في تبنّيها .في المقابل، لا تزال الثقافة التقليدية في التعامل مع الخدمات القانونية تُشكّل عائقاً يستوجب جهوداً تسويقية وتوعوية مُكثّفة.

البُعد التكنولوجي

تُوفّر التطورات المتسارعة في مجال الذكاء الاصطناعي ومعالجة اللغة الطبيعية العربية فرصاً غير مسبوقة لتحليل النصوص القانونية بدقة وسرعة عاليتين .كما يُسهم الانتشار الواسع لخدمات الإنترنت والهواتف الذكية في تعزيز قابلية وصول المنصة لشريحة واسعة من المستخدمين .والحوسبة السحابية بدورها توفر بنية تحتية مرنة وميسورة التكلفة لاستضافة المنصة وضمان استمراريتها.

البُعد القانوني

يُشكّل تعقيد المنظومة التشريعية الجزائرية وتعدد قوانينها وتكرار تعديلاتها مبرراً وجودياً لمنصة .Legal Smart فالمؤسسات في أمسّ الحاجة إلى أداة تُساعدها على مواكبة هذه التغييرات المستمرة .وتُضاف إلى ذلك قوانين حماية المستهلك وعلاقات العمل التي تفرض التزامات مستمرة تتطلب مراقبة دائمة .وتحتاج المنصة ذاتها إلى حماية ابتكاراتها عبر تسجيل الملكية الفكرية، ولا سيما خوارزميات Legal Score وقاعدة المعرفة القانونية.

ثانيا: قياس شدة المنافسة — نموذج Porter's 5 Forces

يُمكّننا نموذج القوى الخمس لبورتر من تقييم دقيق لجاذبية القطاع وتحديد الموقع التنافسي الأمثل لمنصة.Legal Smart

القوة الأولى :تهديد الداخلين الجدد — متوسط إلى مرتفع

على الرغم من أن قطاع في الجزائر لا يزال في مراحله الأولى مما يوحي بسهولة الدخول، فإن ثمة حواجز جوهرية تُعيق المنافسة السريعة .إن بناء قاعدة معرفة قانونية شاملة ودقيقة تستلزم خبرة قانونية عميقة متراكمة، وهي ميزة لا يمكن نسخها بسهولة .فضلاً عن ذلك، يستوجب تطوير محرك الذكاء الاصطناعي المتخصص في اللغة القانونية العربية استثمارات تقنية ضخمة ووقتاً طويلاً .وتُعزّز هذه الحواجز مكانة بوصفها رائدة السوق التي ستستفيد من تأثير الشبكة وتراكم البيانات عبر الزمن.

القوة الثانية :تهديد المنتجات البديلة — مرتفع

تُمثّل الاستشارة القانونية التقليدية عبر مكاتب المحاماة البديلَ الرئيسي لمنصة فهي تتميز بالخبرة الإنسانية العميقة والقدرة على التمثيل القانوني في النزاعات، لكنها تُعاني من ارتفاع التكاليف وبطء الاستجابة وانعدام الاستباقية .وتُشكّل منصات النماذج القانونية الرقمية بديلاً

ثانياً أقل تكلفة لكنها تفتقر إلى التخصيص والذكاء والاستباقية التي تُقدّمها إن الميزة التنافسية الجوهرية لـ تكمن في أنها تجمع بين سهولة الوصول الرقمي وعمق التخصص القانوني وذكاء الاستباقية، وهو ثلاثي لا تُحقق أي منتج بديل الجمع بينه.

القوة الثالثة :قوة تفاوض الموردين — منخفضة

تتميز بانخفاض ملحوظ في قوة الموردين .فالتقنيات السحابية والأطر البرمجية المستخدمة متاحة بأسعار تنافسية من موردين متعددين، مما يُقلّص الاعتماد على مورد بعينه .وتُشكّل الخبرة القانونية الداخلية للفريق المؤسس حاجزاً ذاتياً يُخفّف من الاعتماد على المستشارين القانونيين الخارجيين، وإن ظلوا شركاء استراتيجيين قيّمين.

القوة الرابعة :قوة تفاوض العملاء — متوسطة

تتباين قوة تفاوض العملاء بحسب شريحتهم؛ فالشركات الصغيرة والمتوسطة رغم حساسيتها السعرية إلا أن حاجتها للامتثال القانوني غير قابلة للتفاوض، مما يُقلّص من قوتها التفاوضية الفعلية .في المقابل، تمتلك الشركات الكبرى وفروع الشركات الأجنبية قدرة تفاوضية أعلى لكنها في الوقت ذاته تُقدّر الجودة والموثوقية على الثمن .ويُعدّ نموذج Freemium الذي تعتمده المنصة أداة فعّالة لتخفيف هذه القوة من خلال إتاحة التجربة المجانية التي تُحوّل المستخدمين المترددين إلى مشتركين مُقتنعين.

القوة الخامسة :حدة التنافس الداخلي — منخفضة حالياً

يُمثّل قطاع في الجزائر تضاريس سوقية شبه بكر، إذ لا يوجد حالياً منافس مباشر يُقدّم حلولاً امتثالية استباقية ومتكاملة مصممة خصيصاً للسياق التشريعي الجزائري .المنافسون الدوليون الكبار كـ Harvey و Clioمُحتكرون بسوق مختلفة ثقافياً ولغوياً وتشريعياً .هذا الفراغ يُتيح لـ Legal Smart فرصة ذهبية لترسيخ موقعها كرائدة السوق وبناء صورة علامة تجارية راسخة قبل أن يتكاثف المنافسون.

ثالثا: تحليلSWOT

يُقدّم تحليل نظرة شاملة تجمع بين التقييم الداخلي للمشروع وتحليل البيئة الخارجية المحيطة به.

نقاط القوة(Strengths)

تمتلك منصة جملة من نقاط القوة الجوهرية التي تُشكّل ميزتها التنافسية المستدامة .أبرزها الابتكار الجوهري المتمثل في تقديم حلول امتثال استباقية لا مثيل لها محلياً، وهو ما يُمثّل نقلة نوعية في السوق الجزائري .ويُعزّز ذلك مؤشر Legal Score الفريد الذي يمنح المنصة هوية تسويقية مميزة وتجربة مستخدم استثنائية .يُضاف إليها فريق العمل متعدد التخصصات الذي يجمع الخبرة القانونية والتقنية والمالية تحت سقف واحد، ونموذج SaaS الذي يُوفّر إيرادات متكررة ومستدامة ومرونة اشتراكية تُلائم مختلف الميزانيات.

نقاط الضعف(Weaknesses)

في المقابل، تُواجه المنصة عدة نقاط ضعف ينبغي التعامل معها بوعي واستراتيجية .يأتي في مقدمتها الاعتماد الكلي على التكنولوجيا، إذ إن أي عطل تقني أو اختراق أمني قد يُلحق ضرراً بالغاً بمصداقية المنصة ويُقوّض ثقة عملائها .وترتبط بذلك الحاجة إلى تحديث مستمر للمحتوى القانوني، وهو ما يُمثّل عبئاً تشغيلياً متكرراً يستوجب فريقاً قانونياً متخصصاً دائم الاستعداد .كما قد تُواجه المنصة في بداياتها مقاومة من الشركات المعتادة على الحلول التقليدية، فضلاً عن التكاليف الأولية المرتفعة لبناء بنية تقنية متكاملة وقاعدة معرفة قانونية شاملة.

الفرص(Opportunities)

تزخر البيئة الخارجية بفرص واعدة يمكن لـ Legal Smart استثمارها لتحقيق نمو متسارع. يأتي في مقدمتها تنامي سوق LegalTech عالمياً وإقليمياً وانعدام منافسة محلية حقيقية في الجزائر حالياً .وتُتيح مساعي رقمنة الإدارة الحكومية إمكانية التكامل مع الأنظمة الرسمية مما يُعزّز قيمة المنصة ومصداقيتها .ويُفتح التوسع الجغرافي نحو المغرب وتونس وسوق الشرق الأوسط آفاقاً تجارية ضخمة .كما تُوفّر الشراكات الاستراتيجية مع مكاتب المحاسبة وحاضنات الأعمال قنوات توزيع فعّالة وسريعة.

التهديدات(Threats)

لا تخلو بيئة المشروع من تهديدات تستوجب يقظة استراتيجية مستمرة .أبرزها احتمال دخول منافسين جدد، سواء محليين مستوحين من نموذج Legal Smart أو دوليين يُكيّفون حلولهم للسوق الجزائري .وتُشكّل التغييرات التشريعية المفاجئة تهديداً دائماً قد يستوجب تعديلات جوهرية في البنية البرمجية للمنصة .وتبقى مخاطر الأمن السيبراني حاضرة بقوة نظراً لحساسية البيانات التي تُعالجها المنصة .فضلاً عن التحديات الثقافية المرتبطة بتغيير العقليات التقليدية في التعامل مع الخدمات القانونية.

ملخص تحليلي لعناصر SWOT

نقاط الضعف	نقاط القوة
الاعتماد الكبير على التكنولوجيا، الحاجة إلى تحديث قانوني دائم، تحديات بناء الثقة في سوق ناشئة.	ابتكار محلي متمايز، امتثال استباقي، Legal Score، تكامل القانون والتقنية.
التهديدات	الفرص
احتمال دخول منافسين جدد، التغيرات التشريعية المتسارعة، مخاطر الأمن السيبراني والممانعة السوقية.	نمو سوقLegalTech ، رقمنة الإدارة، اتساع الطلب لدى المؤسسات الناشئة وSMEs، دعم بيئة الابتكار.

رابعا: خطة التسويق والمزيج التسويقي7Ps

تعتمد منصة Legal Smart استراتيجية تسويقية شاملة قائمة على نموذج المزيج التسويقي الموسّع (7Ps) لضمان الوصول الفعّال إلى السوق المستهدف.

المنتج(Product)

جوهر المنتج هو منصة SaaS للامتثال القانوني الاستباقي تضم نظام إنذار قانوني ذكياً، لوحة تحكمLegal Smart Dashboard ، مؤشر Legal Score ، مكتبة وثائق قانونية محدّثة باستمرار، وحدة إدارة الموارد البشرية، ووحدة الامتثال الضريبي .يتمايز المنتج بتركيزه على الحلول الوقائية والتخصيص حسب نشاط المؤسسة وحجمها وقطاعها، مما يجعله بعيداً عن نمطية الحلول العامة التي يقدمها المنافسون.

السعر(Price)

تعتمد المنصة استراتيجية تسعير قائمة على القيمة المُدرَكة(Value-Based Pricing) ، إذ يعكس السعر الوفوراتِ الحقيقية التي تُحقّقها المنصة للمؤسسة بإنقاذها من الغرامات وتقليص نفقات الاستشارات القانونية .يُكمل هذا نموذج Freemium بنسخة مجانية محدودة الميزات تُشكّل بوابة دخول يسيرة .وتتدرج الباقات المدفوعة / Basic) Advanced / Premium)لتُلائم مختلف الميزانيات، مع خصومات خاصة للمؤسسات الناشئة وحاضنات الأعمال.

المكان والتوزيع(Place)

تُوزَّع خدمات المنصة بصورة رئيسية عبر منصة ويب متجاوبة Responsive Web) App)متاحة من أي جهاز وفي أي وقت .وتُكمّل هذه القناة المباشرة شبكة من قنوات التوزيع غير المباشرة عبر الشراكات مع مكاتب المحاسبة وغرف التجارة وحاضنات الأعمال التي تُتيح الوصول إلى قاعدة عريضة من المؤسسات المستهدفة.

الترويج(Promotion)

تُبنى الاستراتيجية الترويجية على التسويق بالمحتوى (Content Marketing) من خلال إنتاج مقالات ومقاطع فيديو تعليمية ودراسات حالة حول أهمية الامتثال القانوني وتداعيات الإخلال به .ويُدعم ذلك بحضور رقمي نشط على منصات LinkedIn و Facebook بإعلانات موجّهة بدقة لأصحاب الأعمال والمدراء التنفيذيين .كما تُشكّل المشاركة في فعاليات ريادة الأعمال والمعارض التقنية والقانونية فرصاً ثمينة للتواصل المباشر وبناء العلاقات.

الأشخاص والعمليات والدليل المادي

يُمثّل فريق العمل المتعدد التخصصات والمؤهل دليلاً ملموساً على جودة الخدمة .تُصمَّم العمليات الداخلية لتُحقّق تجربة مستخدم سلسة من لحظة التسجيل وحتى الاستخدام اليومي، مع تقديم دعم فني سريع ومتجاوب .ويتجلى الدليل المادي في واجهة مستخدم احترافية وعصرية، تقارير امتثال دورية مفصّلة، وشهادات العملاء الراضين التي تُشكّل أقوى أداة إقناع في السوق.

المحور الرابع:
خطة الانتاج والتنظيم

أولا: عملية الإنتاج وخارطة التطوير

تعتمد منصة Legal Smart منهجية تطوير رشيقة (Agile / Scrum) تُقسّم مسار التطوير إلى مراحل واضحة ومتتالية، كل منها تبني على منجزات سابقتها وتُغذّى بملاحظات المستخدمين ومعطيات السوق.

تنطلق المرحلة الأولى بالتحضير والتخطيط الذي يستغرق الشهر الأول، وتشمل التعاون مع خبراء قانونيين ومستخدمين محتملين لتحديد المتطلبات الوظيفية وغير الوظيفية بدقة، وتصميم بنية النظام وتحديد التقنيات المستخدمة، وإعداد وثيقة متطلبات المنتج .(PRD) تعقبها مرحلة بناء النموذج الأولي على مدى الشهر الثاني والثالث، ويتضمن تطوير الواجهة الأمامية والخلفية، بناء نظام القواعد القانونية الأساسي، وتكامل المكونات واختبارها بشكل مكثف، تليها مرحلة بيتا مغلقة لجمع ملاحظات المستخدمين الأوائل.

تمتد المرحلة الثانية المتمثلة في تطوير MVP عبر الأشهر الرابع إلى التاسع، وتتضمن توسيع الميزات بناءً على ملاحظات النموذج الأولي، تحسين محركLegal Score ، وتطوير وحدات HR والامتثال الضريبي، مع إطلاق بيتا مفتوحة تليها مرحلة تحسين مكثفة .أما المرحلة الثالثة فهي الإطلاق الرسمي خلال الأشهر العاشر إلى الثاني عشر، مصحوبة بحملات تسويقية ومراقبة مستمرة للأداء وتطوير ميزات جديدة بناءً على طلبات السوق.

ثانيا: التموين والبنية التحتية التقنية

تستند البنية التحتية التقنية لـ Legal Smart على منظومة متكاملة من الخدمات السحابية والأدوات البرمجية المختارة بعناية لتحقيق أعلى مستويات الأداء والأمان والفعالية في التكلفة . تُشكّل الاستضافة السحابية عبر AWS أو Azure الركيزة الأساسية لهذه البنية، مُوفِّرةً بيئة تشغيل مرنة وقابلة للتوسع بنسبة توافر تصل إلى.99.9%

يُشكّل المحتوى القانوني الثروة الحقيقية للمنصة واستدامته شرط جوهري لنجاحها .لذا تُفرض مراقبة يومية للجريدة الرسمية الجزائرية لرصد أي تغييرات تشريعية في آنها، مع التزام

صارم بترجمة هذه التعديلات إلى قواعد برمجية محدّثة في غضون 48 إلى 72 ساعة من صدورها، يعقبه إشعار فوري للمستخدمين المتأثرين بها .هذا النظام الديناميكي لتحديث المحتوى القانوني يُمثّل ميزة تشغيلية جوهرية تُجسّد التزام المنصة بخدمة عملائها بدقة واستمرارية.

ثالثا: اليد العاملة والهيكل التنظيمي

يتبنى مشروع Legal Smart هيكلاً تنظيمياً رشيقاً وأفقياً يُشجّع التعاون بين التخصصات ويُعزّز سرعة اتخاذ القرار .يقود الفريق مؤسسة المشروع الخبيرة في القانون بوصفها المديرة التنفيذية (CEO) المسؤولة عن الرؤية الاستراتيجية وضمان جودة المحتوى القانوني.

يضم الهيكل التنظيمي في مرحلته التأسيسية ستة أدوار محورية :المدير التقني (CTO) المسؤول عن البنية التقنية وتطوير المنصة، مهندس الذكاء الاصطناعي ومعالجة اللغة الطبيعية المتخصص في الـ NLP العربي القانوني، مطور Frontend/UX–UI المسؤول عن تجربة المستخدم والواجهات المتجاوبة، المستشار المالي والجبائي الذي يُقدّم الدعم المالي للمشروع وللمستخدمين، ومسؤول التسويق والمبيعات المعني باكتساب العملاء وبناء العلامة التجارية .يُكمّل هذا الفريق الأساسي شبكة من الشركاء القانونيين الخارجيين الذين يُوفّرون الدعم المتخصص عند الحاجة.

رابعا: الشراكات الاستراتيجية

تُعدّ الشراكات الاستراتيجية عنصراً محورياً في منهج نموLegal Smart ، إذ تُتيح الوصول إلى قواعد عملاء واسعة بتكاليف اكتساب منخفضة وتُعزّز مصداقية المنصة في السوق.

تأتي في مقدمة هذه الشراكات مكاتب المحاسبة والمحاسبون المعتمدون، الذين يُمثّلون قناة توزيع طبيعية ومُباشرة للوصول إلى قاعدة واسعة من الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تُوكل

إليهم أعمالها المالية .وتُكمّل هذا حاضنات الأعمال الجامعية التي تُشكّل بيئة مثالية لاختبار المنصة وتطويرها مع قاعدة من المؤسسات الناشئة المتحمسة للابتكار.

وتُسهم غرف التجارة والصناعة في منح المنصة شرعية مؤسسية وقناة ترويجية فعّالة للوصول إلى أوسع شريحة من رجال الأعمال .أما مكاتب المحاماة المتخصصة فتُشكّل شراكة تكاملية لا تنافسية؛ إذ تُعزّز جودة المحتوى القانوني وتُوفّر إحالات متبادلة للحالات التي تستوجب تمثيلاً قانونياً أمام القضاء .وفي المستقبل، ستُشكّل شراكة مع شركات التأمين فرصة مبتكرة لتقديم باقات تأمين قانوني مُخفَّضة للمؤسسات ذات Legal Score المرتفع، مما يُنشئ حافزاً إضافياً للامتثال المستمر .وتختتم هذه المنظومة الشراكية الوكالة الوطنية لدعم الشركات الناشئة (ANADE) التي تُوفّر دعماً مؤسسياً وتمويلياً ثميناً في المراحل التأسيسية.

المحور الخامس:
الخطة المالية

تُمثّل الخطة المالية الجسر الذي يربط بين الرؤية الاستراتيجية والواقع الاقتصادي للمشروع. تهدف هذه الخطة إلى تقدير التكاليف الاستثمارية والتشغيلية بدقة، توقع الإيرادات المحتملة، تحديد نقطة التعادل، وتحليل الجدوى الاقتصادية للمشروع على المدى القصير والمتوسط.

أولا: التكاليف والأعباء

أ (التكاليف الاستثمارية(CAPEX)

تُعرَّف التكاليف الاستثمارية بأنها النفقات الرأسمالية المُنفَقة لمرة واحدة أو على فترات متباعدة للحصول على أصول طويلة الأجل .بالنسبة لـLegal Smart ، تتمحور هذه التكاليف أساساً حول تطوير المنصة بمختلف مكوناتها:

البند الاستثماري	(التكلفة التقديرية) دج	ملاحظات
تطوير المنصة + Frontend — Backend	1,200,000	6أشهر، فريق مطورين
محرك Legal Score وRule Engine	800,000	الجزء الأكثر تعقيداً وتخصصاً
قاعدة بيانات القوانين+ NLP	600,000	معالجة النصوص القانونية العربية
تصميم + UX/UI هوية بصرية	300,000	تصميم احترافي واختبار قابلية الاستخدام
اختبارات الأمن السيبراني	200,000	التزاماً بالمادة 32 من القانون18-07
تسجيل الملكية الفكرية والعلامة التجارية	150,000	براءة اختراع + علامة تجارية مسجّلة
إجماليCAPEX	3,250,000دج	ما يعادل تقريباً 24,000 دولار

ب (التكاليف التشغيلية السنوية(OPEX)

تُمثّل التكاليف التشغيلية الأعباء المتكررة الضرورية للحفاظ على استمرارية المنصة وتطويرها:

البند التشغيلي	التكلفة السنوية (دج)	ملاحظات
رواتب الفريق (6أشخاص)	7,200,000	متوسط 100,000 دج / شخص / شهر
استضافة سحابية وبنية تحتية	600,000	AWS/Azure + قواعد البيانات + CDN
تحديث المحتوى القانوني	400,000	مراقبة يومية + ترجمة تشريعية فورية
تسويق ومبيعات	800,000	إعلانات رقمية + فعاليات +محتوى
استشارات قانونية خارجية	300,000	شبكة الشركاء القانونيين
دعم فني وصيانة مستمرة	200,000	فريق دعم العملاء + تصحيح الأخطاء
إجمالي OPEX سنوي	9,500,000دج	ما يعادل تقريباً 70,000 دولار

جدول مصادر التمويل الأولي

مصدر التمويل	القيمة (ألف دج)	النسبة التقريبية
مساهمة المؤسسين	2000	20%
منحStartup / ASF	3000	30%
قروض	5000	50%
الإجمالي	10000	100%

ثانيا: رقم الأعمال المتوقع

تستند توقعات الإيرادات على افتراضات محافظة تأخذ بعين الاعتبار ديناميكيات السوق الجزائري، وحساسية العملاء السعرية، ومنحنى اكتساب المستخدمين المعتاد في مشاريع SaaS المماثلة .يُقدَّر رقم الأعمال على مدى خمس سنوات كما يلي:

البيان	N	N+1	N+2	N+3	N+4	N+5
مشتركون Basic (30,000دج)	20	80	200	450	800	1,200
مشتركون Advanced (100,000دج)	5	25	80	180	320	500
مشتركون Premium (250,000دج)	2	8	25	60	110	180
خدمات إضافية (ألف دج)	200	600	1,500	3,500	6,000	10,000
رقم الأعمال الإجمالي (ألف دج)	1,800	7,500	21,750	50,000	89,500	141,000

ثالثا: جدول حسابات النتائج المتوقع

يُقدّم جدول حسابات النتائج صورة واضحة عن مسار الربحية المتوقع للمشروع عبر الزمن، مُبيّناً مرحلة الاستثمار الأولية ومساراً نحو الربح التشغيلي المستدام:

تجدر الإشارة إلى أن المنصة بوصفها مؤسسة ناشئة حاملة لشهادة «Startup Label» تستفيد من الإعفاء من ضريبة أرباح الشركات (IBS) لمدة أربع سنوات وفقاً للمرسوم التنفيذي رقم20–254 ، مما يُحسّن بشكل ملحوظ التدفقات النقدية في المراحل الأولى الحرجة.

البيان) ألف دج(	N	N+1	N+2	N+3	N+4	N+5
رقم الأعمال(CA)	1,800	7,500	21,750	50,000	89,500	141,000
تكاليف الإنتاج المباشرة	(600)	(2,000)	(5,000)	(10,000)	(16,000)	(24,000)
القيمة المضافة(VA)	1,200	5,500	16,750	40,000	73,500	117,000
رواتب الموظفين	(7,200)	(8,000)	(10,000)	(13,000)	(17,000)	(22,000)
تكاليف تشغيل أخرى	(1,500)	(1,800)	(2,200)	(3,000)	(4,000)	(5,500)
الفائض الإجمالي للاستغلال (EBE)	(7,500)	(4,300)	4,550	24,000	52,500	89,500
إهتلاك الاستثمارات	(650)	(650)	(650)	(325)	(325)	(325)
النتيجة التشغيلية	(8,150)	(4,950)	3,900	23,675	52,175	89,175
إعفاء ضريبيIBS (4 سنوات)	0	0	0	0	0	(26,753)
النتيجة الصافية	(8,150)	(4,950)	3,900	23,675	52,175	62,422

رابعا: خطة الخزينة ونقطة التعادل

تُحدّد خطة الخزينة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة عبر الزمن، وتُمكّن من ضمان السيولة اللازمة في كل مرحلة:

البيان) ألف دج(	N	N+1	N+2	N+3	N+4	N+5
التدفقات من الاستغلال	(7,500)	(4,300)	5,200	24,325	52,825	90,150
استثماراتCAPEX	(3,250)	(500)	(300)	(200)	(200)	(200)
مساهمة المؤسسين	2,000	0	0	0	0	0
منحStartup / ASF	3,000	0	0	0	0	0
قروض	5,000	0	0	(1,000)	(1,000)	(1,000)
الخزينة في نهاية الفترة	(750)	(5,550)	(650)	22,475	74,100	163,050

نقطة التعادل :(Break-Even Point) تُحقّق المنصة نقطة التعادل في السنة الثالثة (N+2)بحجم أعمال يبلغ حوالي 21.75 مليون دينار، أي ما يعادل نحو 107 مشترك في الباقة المتقدمة .ويُتوقع تحقيق أول ربح تشغيلي حقيقي مُستدام اعتباراً من السنة الثالثة، مع مسار نمو تصاعدي قوي خلال السنوات اللاحقة.

المحور السادس:
النموذج الأولي وخارطة المنتج

أولا: وصف النموذج الأولي(Prototype)

يُمثّل النموذج الأولي لـ Legal Smart الجسر الحيوي بين الفكرة الابتكارية والمنتج القابل للتسويق، وهو أداة أساسية للتحقق من أن المنصة تُلبّي حاجة حقيقية في السوق وتحقق قيمة ملموسة للمستخدمين المستهدفين قبل الإنفاق الكامل على التطوير .يتضمن هذا النموذج خمسة مكونات وظيفية جوهرية:

المكوّن الأول هو لوحة التحكم الرئيسية(Dashboard) ، وهي واجهة مستخدم بديهية تعرض ملخصاً لحالة الامتثال القانوني للمؤسسة مع إبراز التنبيهات والإجراءات العاجلة ومؤشر Legal Scoreبشكل واضح ومركزي .يُمثّل هذا المكوّن الواجهة الرئيسية التي يتفاعل معها المستخدم يومياً، ولذا يُولى تصميمه عناية خاصة لضمان سهولة القراءة وسرعة الفهم.

المكوّن الثاني هو نظام التنبيهات القانونية(Legal Alert System) ، وهو آلية تولّد تنبيهات تلقائية للمستخدمين حول التغييرات التشريعية ذات الصلة بنشاطهم، أو المواعيد النهائية للامتثال، أو المخاطر المحتملة قبل تحوّلها إلى مخالفات قابلة للعقوبة .يُمثّل هذا النظام تجسيداً تقنياً مباشراً لمبدأ الامتثال الاستباقي.

المكوّن الثالث هو قاعدة بيانات القوانين والتشريعات المُبسَّطة، وهي نسخة مبدئية تحتوي على مجموعة مختارة من القوانين والتشريعات الأكثر صلة بالشركات، مع إمكانية البحث والتصفية حسب القطاع أو نوع الالتزام .أما المكوّن الرابع فهو محرك Legal Score الأولي (Basic Legal Score Engine)، وهو وظيفة أساسية لحساب مؤشر الامتثال القانوني بناءً على مجموعة محدودة من المعايير التي يُدخلها المستخدم يدوياً في المرحلة الأولى .وأخيراً المكوّن الخامس وهو إدارة الوثائق القانونية الأساسية، تُتيح تحميل وتخزين الوثائق القانونية للمؤسسة وربطها بالتنبيهات أو القوانين ذات الصلة.

يهدف هذا النموذج الأولي إلى تحقيق أربعة مرامٍ متكاملة :التحقق من مفهوم المنصة وتأكيد وجود طلب حقيقي عليها في السوق، جمع ملاحظات مبكرة قيّمة من مستخدمين فعليين لتوجيه قرارات التطوير اللاحقة، اختبار الجدوى التقنية لمكونات المنصة الأكثر تعقيداً كمحرك Legal ScoreونظامNLP ، وأخيراً تحديد أولويات الميزات بناءً على بيانات حقيقية لا على افتراضات نظرية.

ثانيا: خارطة طريق تطوير المنتج(Product Roadmap)

تُمثّل خارطة طريق تطوير المنتج الخطة الاستراتيجية الشاملة التي تُحدّد مسار تطوير Legal Smartمن النموذج الأولي إلى الإطلاق الكامل والتوسع المستقبلي .توفر هذه الخارطة رؤية واضحة لأصحاب المصلحة وتوجّه فريق التطوير نحو الأهداف المحددة.

المرحلة :1 النموذج الأولي (3 أشهر)

خلال الشهر الأول يُركّز الفريق على تحديد المتطلبات الوظيفية وغير الوظيفية للنموذج الأولي بالتعاون مع خبراء قانونيين ومستخدمين محتملين، ثم تصميم واجهة المستخدم وتجربة المستخدم (UX/UI) للميزات الأساسية، وإعداد البنية التحتية التقنية الأولية .وفي الشهر الثاني، ينصرف الفريق إلى تطوير لوحة التحكم الرئيسية ونظام التنبيهات الأساسي، وبناء محرك Legal Scoreالأولي، ودمج قاعدة بيانات القوانين المختارة .أما الشهر الثالث فيُخصَّص للاختبار الداخلي وتصحيح الأخطاء، ثم إطلاق نسخة بيتا مغلقة مع مجموعة صغيرة مختارة من المستخدمين لجمع الملاحظات وتحليلها.

المرحلة MVP :2 المنتج القابل للتطبيق 6 أشهر

تمتد هذه المرحلة الحيوية عبر ستة أشهر تبدأ بتحليل ملاحظات النموذج الأولي وتحديد الميزات ذات الأولوية القصوى .خلال الأشهر الرابع إلى السادس يجري تطوير الميزات الأساسية للمنتج القابل للتطبيق بناءً على المالحظات، مع تحسين محرك Legal Score ليشمل معايير قانونية أوسع، وتوسيع قاعدة بيانات القوانين لتشمل مختلف القطاعات، وتطوير وحدة إدارة الموارد البشرية ووحدة الامتثال الضريبي .يعقب ذلك إطلاق نسخة بيتا مفتوحة للمنتج القابل للتطبيق .وفي الأشهر السابع إلى التاسع، يتم تحسين الأداء والأمان وقابلية التوسع، وتطوير أدوات التقارير والتحليلات، وإعداد خطة التسويق والإطلاق الرسمي.

المرحلة :3 الإطلاق الرسمي والتوسع (12 شهراً فأكثر)

يُمثّل الإطلاق الرسمي في الأشهر العاشر إلى الثاني عشر نقطة التحوّل الاستراتيجية للمشروع، إذ يُرافقه تنفيذ حملات تسويقية مكثّفة ومراقبة مستمرة للأداء وتطوير ميزات جديدة بناءً على الطلبات الفعلية من السوق .واعتباراً من السنة الثانية، يسعى المشروع إلى توسيع نطاق المنصة لتشمل قطاعات قانونية إضافية كالمسؤولية البيئية وحماية الملكية الفكرية

والصفقات العمومية، مع دمج تقنيات ذكاء اصطناعي أكثر تقدماً لتحليل العقود واكتشاف الثغرات القانونية تلقائياً.

وعلى المدى البعيد، يُخطّط المشروع لتطوير ميزات التعاون القانوني التي تُتيح للمؤسسات العمل مباشرةً مع مستشاريها القانونيين عبر المنصة، وتكامل مع أنظمة تخطيط الموارد (ERP)لأتمتة عمليات الامتثال كلياً، فضلاً عن التوسع الجغرافي نحو السوق المغاربي والعربي في مرحلة لاحقة.

ليجال سمارت
ابدأ مجاناً
حلول تتكيّف مع حجم مؤسستك وطبيعة نشاطك.
الشركات الناشئة
انطلق بأساس قانوني سليم دون الحاجة لقسم قانوني.
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
أتمتة الامتثال الجبائي والتجاري لتركيز جهدك على النمو.
أصحاب المهن الحرة
عقود ووثائق احترافية بنقرة واحدة، مع حماية كاملة.
المكاتب الاستشارية
أدوات قوية لخدمة عملاء أكثر بكفاءة أعلى.

ليجال سمارت
ابدأ مجاناً
ابدأ رحلة الامتثال الذكي اليوم
انضم إلى مئات المؤسسات التي تحمي مستقبلها بقرارات قانونية مدعومة بالبيانات.
ابدأ تجربتك المجانية
تحدّث مع فريق المبيعات
© 2026 ليجالسمارت. جميع الحقوق محفوظة.
سياسة الخصوصية
الشروط
اتصل بنا

ليجال سمارت
ابدأ مجاناً
مدعوم بالذكاء الاصطناعي ومعالجة اللغات الطبيعية
امتثال قانوني
استباقي، لا رد فعل.
منصة SaaS متكاملة تحوّل التشريعات إلى إجراءات رقمية ذكية، تحمي مؤسستك من المخاطر القانونية والجبائية قبل وقوعها.
جرّب المنصة مجاناً ←
شاهد عرضاً تجريبياً
بدون بطاقة ائتمان
تحديث تلقائي للقوانين

ليجال سمارت
ابدأ مجاناً
إنذار مبكر
تنبيهات استباقية للالتزامات الجبائية والتجارية قبل تواريخ الاستحقاق بأسابيع.
تحديث تلقائي للقوانين
مزامنة فورية مع الجريدة الرسمية فور صدور أي تعديل أو تشريع جديد.
محرّك توليد العقود
أنشئ عقوداً ووثائق قانونية مخصّصة بالذكاء الاصطناعي خلال ثوانٍ معدودة.

ليجال سمارت
ابدأ مجاناً
98%
دقة في كشف المخاطر
24/7
مراقبة الجريدة الرسمية
500+
نموذج عقد ذكي
75%-
وقت إعداد الوثائق
المزايا الأساسية
كل ما تحتاجه لامتثال بلا قلق
منظومة متكاملة تجمع بين القانون والتقنية لإدارة المخاطر بذكاء.
مؤشر درجة الامتثال
Legal Score آني يقيس صحة مؤسستك القانونية في كل لحظة، مع توصيات عملية للتحسين.

ليجال سمارت
ابدأ مجاناً
لوحة التحكم الذكية
رؤية شاملة لوضعك القانوني
تابع مؤشر الامتثال، الالتزامات القادمة، والمخاطر المحتملة من شاشة واحدة بديهية ومصمّمة لصنّاع القرار.
تتبع آني لـ Legal Score
خرائط حرارية للمخاطر القانونية
تقارير قابلة للتصدير لمجلس الإدارة
تكامل مع أنظمة المحاسبة وERP
درجة الامتثال الحالية
87/100
ممتاز
تصريح ضريبة القيمة المضافة
خلال 5 أيام
تجديد السجل التجاري
خلال 12 يوم
تحديث قانون العمل 2026
تحديث جديد

ليجال سمارت
ابدأ مجاناً
مصمّمة لكل مؤسسة طموحة
حلول تتكيّف مع حجم مؤسستك وطبيعة نشاطك.
الشركات الناشئة
انطلق بأساس قانوني سليم دون الحاجة لقسم قانوني.
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
أتمتة الامتثال الجبائي والتجاري لتركيز جهدك على النمو.
أصحاب المهن الحرة
عقود ووثائق احترافية بنقرة واحدة، مع حماية كاملة.

ليجال سمارت
ابدأ مجاناً
حماية من المخاطر
تحليل ذكي للوثائق وكشف الثغرات القانونية قبل التوقيع.
مساعد قانوني ذكي
اطرح أسئلتك بلغتك الطبيعية واحصل على إجابات مدعومة بالنصوص التشريعية.
لوحة التحكم الذكية
رؤية شاملة لوضعك القانوني

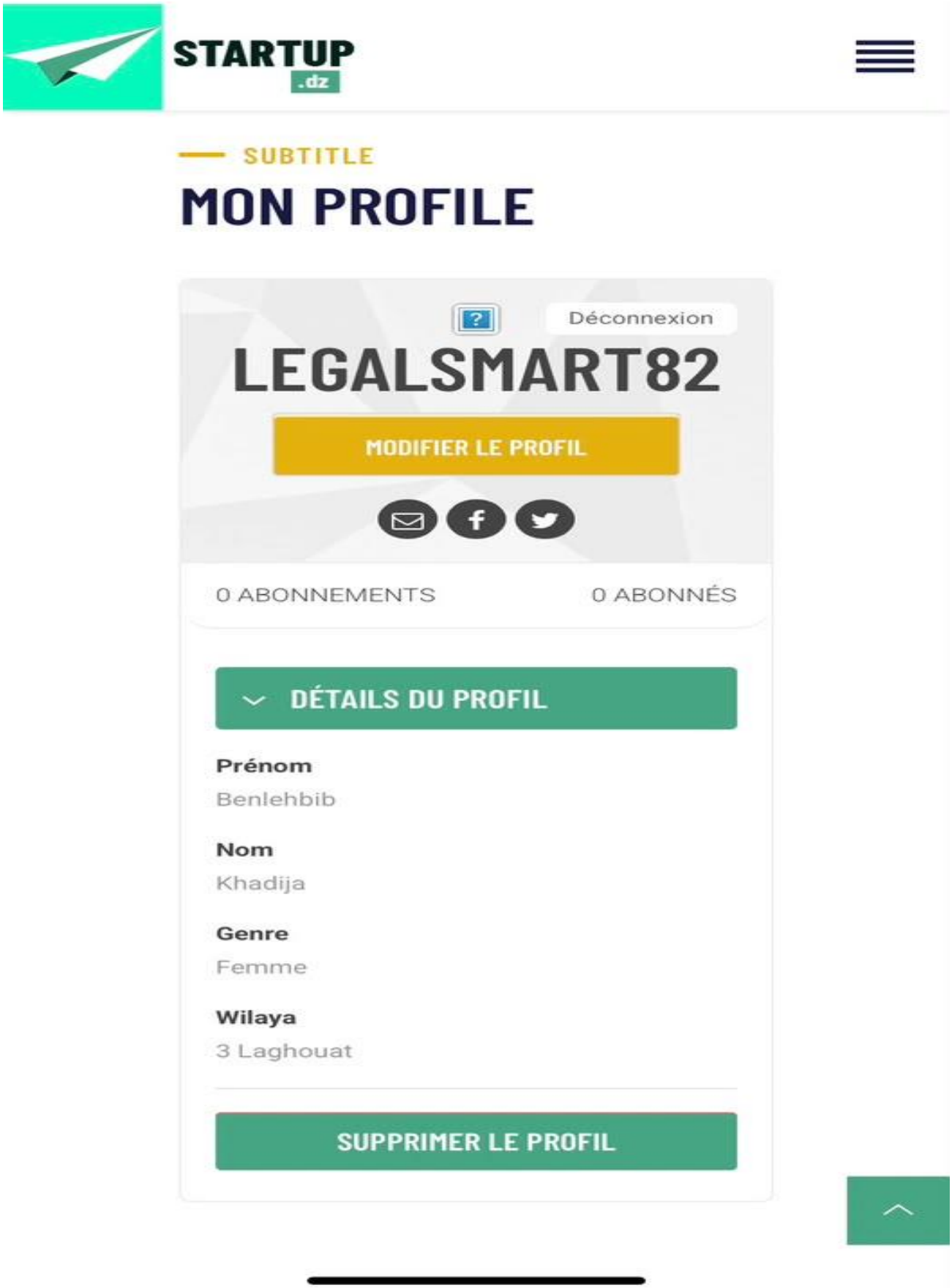
STARTUP
.dz
SUBTITLE
MON PROFILE
Déconnexion
LEGALSMART82
MODIFIER LE PROFIL
0 ABONNEMENTS
0 ABONNÉS
DÉTAILS DU PROFIL
Prénom
Benlehbib
Nom
Khadija
Genre
Femme
Wilaya
3 Laghouat
SUPPRIMER LE PROFIL

LABEL PROJET INNO-VANT
ACCUEIL / LABEL PROJET INNOVANT
• Prière de remplir tous les champs en lettres latines uniquement
• Certains champs nécessitent d'envoyer des documents scannés
الرجاء ملأ جميع المعلومات بالأحرف اللاتينية فقط
تتطلب بعض الحقول إرسال نسخ من المستندات
Vote demande de labélisation a bien été reçue, nous vous enverrons un e-mail après délibération.
Ministère de l'Economie de la Connaissance, Des Start-Up et des Micro-Entreprises © 2026. tout droit réservé.
Rechercher sur cet écran

الخاتمة

خاتمة

يُجسّد مشروع "منصة الامتثال القانوني الذكي للمؤسسات" نموذجاً متكاملاً لريادة الأعمال القائمة على المعرفة، إذ لا يكتفي بتشخيص إشكالية قائمة ومُعاشة، بل يقدّم لها حلاً تقنياً–قانونياً مبتكراً يجمع بين الصرامة التشريعية والمرونة الرقمية. فمن خلال تحويل النصوص القانونية المعقدة إلى قواعد منطقية قابلة للتنفيذ الآلي، وإتاحتها عبر واجهة رقمية بديهية وسهلة الاستخدام، يُعيد المشروع رسم العلاقة بين المؤسسة والقانون، من علاقة توتر وخوف إلى علاقة ثقة وتخطيط استراتيجي.

وقد كشفت الدراسة المعمّقة لمختلف أوجه المشروع عن جملة من المؤشرات الواعدة؛ فعلى الصعيد السوقي، تبرز فجوة حقيقية في قطاع LegalTech بمنطقة المغرب العربي لم تُسدّها بعد أي منصة متخصصة، مما يُتيح للمشروع فرصة ريادة هذا الفضاء وتشكيل معاييره. وعلى الصعيد المالي، تُشير التوقعات إلى بلوغ نقطة التعادل خلال السنة الثانية من التشغيل، وتحقيق ربحية واضحة بحلول نهاية السنة الثالثة، مما يعكس جدوى اقتصادية حقيقية وإمكانية استدامة مالية مطمئنة. أما على الصعيد التقني، فإن اعتماد منهجية Agile–Scrum في التطوير، وبنية تقنية قائمة على الحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي، يضمن للمنصة قابلية التوسع السريع والتكيف المستمر مع المتغيرات التشريعية.

غير أن نجاح هذا المشروع لن يتوقف فقط على جودة تقنيته أو متانة بنيته المالية، بل سيرتهن كذلك بقدرته على تغيير ثقافة المؤسسات في التعامل مع القانون، وتعميق وعيها بأن الامتثال القانوني ليس عبئاً إضافياً، بل هو في حقيقته ضمانة للنمو ودرع للاستدامة. وهذا التحدي الثقافي، بالغ الأهمية كما هو بالغ الصعوبة، يستدعي جهداً تحسيسياً وتواصلياً مستداماً يُرافق المنصة على كل مراحل انطلاقها وتوسعها.

وختاماً، يُطمح بهذا المشروع أن يكون لَبِنةً في صرح الاقتصاد الرقمي الجزائري والمغاربي، وأن يُسهم في بناء منظمةlegal smart عربية ناضجة، يُصبح فيها الامتثال القانوني الذكي ركيزةً لا غنى عنها في كل مؤسسة تطمح إلى النمو والريادة.

المراجع والمصادر

المراجع والمصادر

أولاً :المراجع التشريعية والقانونية

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975المتضمن القانون التجاري، الجريدة الرسمية، العدد) .101 القيد التجاري، الدفاتر التجارية، عقود التأسيس).
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 23-22 المؤرخ في 24 ديسمبر 2023المتضمن قانون المالية لسنة2024 ، الجريدة الرسمية، العدد) .86 الامتثال الجبائي، إلغاءTAP ،(IBS
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 18-07 المؤرخ في 10 يونيو 2018المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الجريدة الرسمية، العدد.34
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 15سبتمبر 2020 المتضمن إنشاء اللجنة الوطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة، الجريدة الرسمية، العدد.55
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 فبراير 2006المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية، العدد 14.
6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 90-11 المؤرخ في 21 أبريل 1990المتعلق بعلاقات العمل وتعديلاته اللاحقة (عقود العمل،CNAS ، حقوق الموظفين).

ثانياً :المراجع العلمية والأكاديمية

1. Porter, M. E. (1980). Competitive Strategy: Techniques for Analyzing Industries and Competitors. Free Press, New York.
2. Osterwalder, A. & Pigneur, Y. (2010). Business Model Generation. John Wiley & Sons, New Jersey.

3. Kotler, P. & Keller, K. L. (2016). Marketing Management (15th ed.). Pearson Education.
4. Booms, B. H. & Bitner, M. J. (1981). Marketing Strategies and Organization Structures for Service Firms. Marketing of Services, American Marketing Association.

ثالثاً :المراجع الرقمية والتقارير

1. تقرير سوق LegalTech العالمي .Grand View Research — 2024 متاح على: www.grandviewresearch.com
2. منشورات المنظمة الدولية للمعايير (ISO/IEC 27001) المتعلقة بأمن المعلومات.
3. دليل الحصول على علامة مؤسسة ناشئة — اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الابتكار . وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية،.2024

الملحقات

الملحقات

قائمة الملاحق:

الملحق رقم :01 جدول التكاليف الاستثمارية(CAPEX)

الملحق رقم :02 جدول التكاليف التشغيلية السنوية(OPEX)

الملحق رقم :03 جدول رقم الأعمال المتوقع

الملحق رقم :04 جدول حسابات النتائج المتوقعة

الملحق رقم :05 جدول التدفقات النقدية ونقطة التعادل

الملحق رقم :06 نموذج العمل التجاري(Business Model Canvas)

الملحق رقم :01 جدول التكاليف الاستثمارية(CAPEX)

البند الاستثماري	التكلفة التقديرية(دج)	ملاحظات
تطوير المنصةFrontend + Backend —	1,200,000	6أشهر، فريق مطورين
محرك Legal Score وRule Engine	800,000	الجزء الأكثر تعقيداً وتخصصاً
قاعدة بيانات القوانينNLP +	600,000	معالجة النصوص القانونية العربية
تصميم + UX/UI هوية بصرية	300,000	تصميم احترافي واختبار قابلية الاستخدام
اختبارات الأمن السيبراني	200,000	التزاماً بالمادة 32 من القانون18-07
تسجيل الملكية الفكرية والعلامة التجارية	150,000	براءة اختراع + علامة تجارية مسجّلة
إجماليCAPEX	3,250,000دج	ما يعادل تقريباً 24,000 دولار

الملحق رقم :02 جدول التكاليف التشغيلية السنوية(OPEX)

البند التشغيلي	التكلفة السنوية(دج)	ملاحظات
رواتب الفريق (6 أشخاص)	7,200,000	متوسط 100,000 دج / شخص / شهر
استضافة سحابية وبنية تحتية	600,000	AWS/Azure + قواعد البيانات + CDN
تحديث المحتوى القانوني	400,000	مراقبة يومية + ترجمة تشريعية فورية
تسويق ومبيعات	800,000	إعلانات رقمية + فعاليات + محتوى
استشارات قانونية خارجية	300,000	شبكة الشركاء القانونيين
دعم فني وصيانة مستمرة	200,000	فريق دعم العملاء + تصحيح الأخطاء
إجمالي OPEX سنوي	9,500,000دج	ما يعادل تقريباً 70,000 دولار

الملحق رقم :03 جدول رقم الأعمال المتوقع

البيان	N	N+1	N+2	N+3	N+4	N+5
مشتركون Basic (30,000دج)	20	80	200	450	800	1,200
مشتركون Advanced (100,000دج)	5	25	80	180	320	500
مشتركون Premium (250,000دج)	2	8	25	60	110	180
خدمات إضافية (دج ألف)	200	600	1,500	3,500	6,000	10,000
رقم الأعمال الإجمالي (دج ألف)	1,800	7,500	21,750	50,000	89,500	141,000

الملحق رقم :04 جدول حسابات النتائج المتوقعة

البيان(ألف دج)	N	N+1	N+2	N+3	N+4	N+5
رقم الأعمال(CA)	1,800	7,500	21,750	50,000	89,500	141,000
تكاليف الإنتاج المباشرة	(600)	(2,000)	(5,000)	(10,000)	(16,000)	(24,000)
القيمة المضافة(VA)	1,200	5,500	16,750	40,000	73,500	117,000
رواتب الموظفين	(7,200)	(8,000)	(10,000)	(13,000)	(17,000)	(22,000)
تكاليف تشغيل أخرى	(1,500)	(1,800)	(2,200)	(3,000)	(4,000)	(5,500)
الفائض الإجمالي للاستغلال(EBE)	(7,500)	(4,300)	4,550	24,000	52,500	89,500
إهتلاك الاستثمارات	(650)	(650)	(650)	(325)	(325)	(325)
النتيجة التشغيلية	(8,150)	(4,950)	3,900	23,675	52,175	89,175
إعفاء ضريبيIBS (4 سنوات)	0	0	0	0	0	(26,753)
النتيجة الصافية	(8,150)	(4,950)	3,900	23,675	52,175	62,422

الملحق رقم :05 جدول التدفقات النقدية ونقطة التعادل

البيان (ألف دج)	N	N+1	N+2	N+3	N+4	N+5
التدفقات من الاستغلال	(7,500)	(4,300)	5,200	24,325	52,825	90,150
استثماراتCAPEX	(3,250)	(500)	(300)	(200)	(200)	(200)
مساهمة المؤسسين	2,000	0	0	0	0	0
منحStartup / ASF	3,000	0	0	0	0	0
قروض	5,000	0	0	(1,000)	(1,000)	(1,000)
الخزينة في نهاية الفترة	(750)	(5,550)	(650)	22,475	74,100	163,050

نقطة التعادل :(Break-Even Point) تُحقّق المنصة نقطة التعادل في السنة الثالثة (N+2) بحجم أعمال يبلغ حوالي 21.75 مليون دينار، أي ما يعادل نحو 107مشترك في الباقة المتقدمة .ويُتوقع تحقيق أول ربح تشغيلي حقيقي مُستدام اعتباراً من السنة الثالثة، مع مسار نمو تصاعدي قوي خلال السنوات اللاحقة.

الملحق رقم :06 نموذج العمل التجاري

المكوّن	المضمون
الشركاء الرئيسيون	مكاتب المحاسبة والمحاسبون المعتمدون، غرف التجارة والصناعة، مكاتب المحاماة المتخصصة، حاضنات الأعمال، ومزودو الخدمات السحابية والتقنية.
الأنشطة الرئيسية	مراقبة التغييرات التشريعية، تحديث قاعدة المعرفة القانونية، تشغيل محركLegal Score ، إدارة التنبيهات القانونية، وتقديم خدمات التدقيق والتدريب والاستشارة.
الموارد الرئيسية	المعرفة القانونية، قاعدة البيانات التشريعية، محرك القواعد القانونية، البنية السحابية، فريق متعدد التخصصات، وواجهة الاستخدام الرقمية.
القيمة المقترحة	امتثال قانوني استباقي، تنبيهات ذكية، لوحة قيادة موحدة، مؤشرLegal Score ، تقليص الغرامات والمخاطر، وتعزيز الشفافية والحوكمة.
العلاقة مع العملاء	اشتراكات سنوية، دعم فني، تدريب ومرافقة، وتجارب أولية مع المستخدمين لتطوير المنتج وتحسينه.
القنوات	منصة ويب متجاوبة، التسويق بالمحتوى، الندوات والعروض التوضيحية، والشراكات المهنية والجامعية.
شرائح العملاء	المؤسسات الناشئة، الشركات الصغيرة والمتوسطة، المحاسبون، ومديرو الامتثال والإدارة القانونية داخل المؤسسات.
هيكل التكاليف	تطوير المنصة، الرواتب، الاستضافة السحابية، تحديث المحتوى القانوني، التسويق، الاستشارات الخارجية، والدعم الفني.
مصادر الإيرادات	اشتراكات Basic و Advancedو Premium، التدقيق القانوني، التدريب، الاستشارات الفردية، وخدمات التكامل عبر API.